



<http://virtuelcampus.univ-msila.dz/leltp/?=212>

ص 227-248

المجلد: 01 العدد: 02 (2021)

وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في البلاغة العربية  
**Functions of declarative structure in terms  
of significance in Arabic rhetoric**

د. بلقاسم جياب

ج. محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)

[djiabelkacem@gmail.com](mailto:djiabelkacem@gmail.com)

المملخص:	معلومات المقال
	تاريخ الإرسال: 2021/08/18
	تاريخ القبول: 2021/09/16
	<b>الكلمات المفتاحية:</b>
	✓ التركيب
	✓ الخبري
	✓ البلاغة العربية
	✓ التداولية
	✓ الخبر الوظيفي
	✓ الدرس اللساني
	✓ السياق
	✓ المتلقي
	✓ المرسل
يعدّ التركيب الخبري مجالاً لدراسة النص بلاغياً وتداولياً، يستوي في ذلك تصور البلاغة العربية القديمة واللسانيات التداولية، فقد انطلقت كل من البلاغة العربية والتداولية في دراسة اللغة وظيفياً في مستواها البنوي من التركيب الخبري وسياق التمييز بين العبارات الخبرية والعبارات الإنشائية مع التركيز على المفارقة الدلالية التي يحدثها السياق والمقام بين الدلالة الحرفية للتركيب والمعنى المقصود لدى المرسل والمتلقي للخطاب، وتتلخص إشكالية المداخلة في: - ما مفهوم التركيب الخبري بلاغياً ووظيفياً وتداولياً؟ - كيف يمكن الاستفادة من الدرس البلاغي في إثراء الدرس اللساني التداولي الحديث لدراسة التراكم الخبرية؟	

<b>Abstract:</b>	<b>Article info</b>
<p><i>The declarative structure is a field of studying the text rhetorically and pragmatically, in that it is equal to the perception of ancient Arabic rhetoric and pragmatic linguistics. The context and the position between the literal significance of the composition and the intended meaning of the sender and receiver of the speech. The problem of the study is formulated as follows:</i></p> <p><i>What is the concept of news structure rhetorically, functionally and pragmatically?</i></p> <p><i>How can the rhetorical lesson be used to enrich the modern pragmatic linguistic lesson to study declarative structures?</i></p>	<p><b>Received:</b> 18/08/2021</p> <p><b>Accepted:</b> 16/09/2021</p> <p><b><u>Keywords:</u></b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ <b>Constructing</b></li> <li>✓ <b>Information</b></li> <li>✓ <b>Arabic Rhetoric</b></li> <li>✓ <b>Pragmatic</b></li> <li>✓ <b>functional information</b></li> <li>✓ <b>Linguistic lesson</b></li> <li>✓ <b>Context</b></li> <li>✓ <b>Reciever</b></li> <li>✓ <b>Sender</b></li> </ul>

1. مفهوم الخبر لغة واصطلاحاً:

1.1. الخبر لغة: يأتي الخبر في لغة العرب بمعنى العلم والإعلام قال ابن فارس: "أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرته أخْبِرُهُ، والخبر هو العلم"<sup>1</sup>. ويأتي الخبر بمعنى النبأ وبمعنى الجواب ففي اللسان: "خبرت بالأمر أي علمته، وخبرت الأمر أخْبِرُهُ إذا عرفت على حقيقته والخبر -بالتحريك- واحد الأخبار، والخبر: ما أتاك من نبأ عمن تستخبر، والخبر: النبأ"<sup>2</sup>.

2.1. الخبر اصطلاحاً: استخدم الدارسون العرب القدماء نحاة وبلاغيين "الخبر" للدلالة على معنيين اصطلاحيين، وقد اصطاح بعض الدارسين المحدثين للتمييز بين المفهومين بـ "الخبر النحوي" والخبر البلاغي يقول خالد ميلاد: "أما المعنى الأول للخبر فهو معنى خاص يتمثل في وظيفة المحل الإعرابي للمبني على المبتدأ فهو المسند الذي لا يُغني عنه المسند إليه، وأما المعنى الثاني للخبر فهو معنى عام يتمثل في الوظيفة الدلالية للقول باعتباره يكون خبراً واستخباراً وأمرًا ونهيًا..."<sup>3</sup>. واستخدم اللغويون العرب القدماء مصطلح الخبر بمفاهيم متعددة في البلاغة والنحو. وكل هذه المفاهيم تندرج تحت هذين المفهومين الأساسيين.

2. الخبر النحوي: أطلق اللغويون العرب الخبر بهذا المستوى على ثلاثة مفاهيم

مختلفة:

- أطلقوا الخبر على المسند الذي يأتي اسماً أو جملة تقع بعد المبتدأ أو قبله، وهو المشهور عند النحاة بـ "خبر المبتدأ"، وإذا أطلقوا الخبر فإنه يقع هذا المفهوم في الغالب. وقد عرف وهبأنه الجزء الذي تمت به الفائدة مع المبتدأ"<sup>4</sup>. وذكر التهانبي ثلاثة معان اصطلاحية للخبر حسب العلوم التي يدخل فيها: "فهو في علم الحديث مرادف للحديث النبوي، أو مباين له أو أعم منه، وعند النحاة يطلق الخبر على مجرد المسند إلى المبتدأ.

وعند البلاغيين والأصوليين والمناطقية والمتكلمين وغيرهم يطلق الخبر على الكلام التام غير الإنشائي<sup>5</sup>.

ويلاحظ أن المعنى الأول للخبر عند التهانوي يدخل في علم الحديث ولا يعنينا في هذا البحث والمفهوم الثاني، هو مفهوم الخبر مثل له النحاة في المستوى التركيبي الذي نحن بصده. والمفهوم الثالث يقصد به الخبر البلاغي، إلا أن محاولته في تحديده غير كافية، إذ لم يستطع أن يقول أكثر من أن الخبر البلاغي ما عدا الكلام الإنشائي.

وذكر محمد القاضي في تعقيبه على التهانوي أن حدّ الخبر عند النحاة يقع على الصيغة، وحدّه عند البلاغيين يقع على الصيغة والمعنى معاً، يقول: "فالمصنف يذكر أن الخبر يمكن أن يدل على الكلام أو على معنى الكلام إذ هو من جهة يطلق على الصيغة التي هي قسم من الكلام اللفظي اللساني لا غير، ومن جهة أخرى يطلق على الصيغة وعلى المعنى، فباختبار الأول يستمد الخبر حقيقته من ذاته ولا يحكم عليه من جهة صدقه أو كذبه، أما اعتبار الخبر جامعا بين الكلام والمعنى فذاك مصداق تعريفه بكونه الكلام الذي يدخل فيه الصدق والكذب، وهنا لابد من رصد العلاقة بين ذلك الكلام وما يحمله من عناصر الواقع، إذ الصدق لغة الخبر الموافق للمُخَبَّر به والكذب خلافه وهو الخبر المخالف للمخبر به"<sup>6</sup>.

وأطلق بعض النحاة الخبر على الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلمة العربية (اسم وفعل وحرف) من ذلك ما ورد عند المظفر العلوي في نضرة الإغريق ونضرة القريض، يقول في حديثه عن نشأة النحو العربي: "والأصل ثلاث كلمات: اسم وخبر وأداة تدل على معنى...". وإطلاق الخبر على الفعل غير شائع عند النحاة، وهو عكس المفهوم الأول، إذ كان الخبر بمعنى المسند مطلقاً ما عدا الفعل الذي يرفع فاعلا بعده ولم يتقدّم عليه اسم مرفوع مبتدأ يتطلب خبراً، وأطلق البلاغيون العرب الخبر على المسند الذي لا يستغني عنه المسند إليه في المجلة العربية، وهذا المعنى أعم مما سبق من معاني الخبر لأنه يشمل كل ما

يقع مسندا، اسماً كان أو فعلاً. وجملة كان أو مفرداً، من دون النظر إلى موقعه في ترتيب عناصر الجملة. قال أبو علي الفارسي "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم، وفعل، وحرف، فما جاز الإخبار عنه فهو اسم. ومثال الإخبار عنه، كقولنا: عبد الله مقبل، وقام بكر فمقبل خبر عن عبد الله، وقام خبر عن بكر"<sup>7</sup>. نلاحظ هنا أن أبا علي الفارسي يُعَدُّ (الفعل) داخلاً في الخبر بمعنى المسند. ومع كثرة ورود الخبر بهذا المعنى في البلاغة العربية نجد بعض الدارسين المحدثين يطلقون عليه "الخبر النحوي"<sup>8</sup>. لأن هذا المفهوم للخبر يشير إلى كلمة مفردة أو ما يقوم مقامها، ولا يرقى إلى مستوى الأغراض.

3. الخبر البلاغي: وهو الخبر الذي يعرفونه بأنه الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب. ومن أوائل فارس: رهذا الحد للخبر والتكذيب. حيث ذكر في المقتضب أن الخبر جاز على قائله التصديق والتكذيب<sup>9</sup>. وقال ابن فارس: "وأهل النظر يقولون الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه وعبر إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستقبل أودائم"<sup>10</sup>.

وقد حدّه عبد القاهر بأنه الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأورد هذا الحدّ في معرض رده على أصحاب اللفظ، يقول: "واعلم أنك إذا فتشت أصحاب اللفظ عما في نفوسهم وجدتهم قد توهموا في الخبر أنه صفة للفظ، وأن المعنى في كونه إثباتاً أنه لفظ يدل على وجود المعنى من الشيء أو فيه وفي كونه نفيّاً أنه لفظ يدل على عدمه وانتفائه عن الشيء... فإذا لم يكن ذلك مما يشك في بطلانه ووجب أن يعلم أن مدلول اللفظ. ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه وأن ذلك حقيقة الخبر إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يسمى إثباتاً، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى نفيّاً"<sup>11</sup>. وعرفه فخر الدين الرازي بأنه "القول المقتضي بصريحة نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات"<sup>12</sup>.

وهذا المفهوم البلاغي الخبر يقابل مصطلح "القضية" عند المناطق، ولذلك يعرفونها باحتمال الصدق والكذب. ومن هؤلاء المناطق نجد الفارابي مثلاً عرف القضية بأنها "هي القول الجازم الذي يصدق أو يكذب، وهو مركب من محمول وموضوع"<sup>13</sup>.

وانتقد السكاكي من يعرف الخبر باحتمال الصدق والكذب، لأن يعرفون الصدق نفسه بالخبر بقولهم: "الصدق: هو الخبر عن الشيء على ما هو به وعكسه الكذب" فيلزمهم الدور وعدم الفائدة<sup>14</sup>. ويقول: "... وحدود تذكر كقولهم: الخبر هو الكلام المحتل للصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، أو كقولهم هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور نفيًا أو إثباتًا ...، ليتمها صلحت للتعويل"<sup>15</sup>، ويبدو أن السكاكين يردُّ على من يعتقد أن هذا التعريف تعريف حيِّي، وهو تعريف باللائم.

وقد نقل القزويني أن الخبر منحصر في الصادق والكاذب، فقال: "اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم: صدقه مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له، وهذا هو المشهور وعليه التعويل، وقال بعض الناس: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأً، وكذبه عدم مطابقة حكمه له"<sup>16</sup>.

4. الخلط بين الخبر النحوي والخبر البلاغي: خلط بعض نحاة العرب وبعض البلاغيين بين الخبر النحوي ( خبر المبتدأ) والخبر البلاغي الذي هو قسيم للكلام الإنشائي وعرفوه بأنه القول الذي يحتمل الصدق والكذب ومن مظاهر هذا الخلط ما يلي:

1.4. ازدواجية دلالة الخبر عند سيبويه: ذكر خالد ميلاد أن سيبويه لم يحاول تعريف الخبر في الكتاب، وذكر أنه استعمال كلمة "خبر" للدلالة على معنيين اصطلاحيين، يقول: "أما المعنى الأول للخبر فهو معنى خاص، يتمثل في وظيفة المحل الإعرابي المبني على المبتدأ، فهو المسند الذي لا يغنى عنه المسند إليه، وأما المعنى الثاني للخبر فهو معنى عام، يتمثل في الوظيفة الدلالية للقول، وباعتباره يكون خبراً واستخباراً وأمرًا ونهيًا ..."<sup>17</sup>. ولم

يكن استخدام سيبويه المزدوج في مفهوم الخبر متساويا، فكان استخدامه للمعنى الثاني البلاغي مطردا وثابتا، فقد ورد في الصفحة الأولى من الكتاب قوله: "هذا باب علم ما الكلم من العربية...، أما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: بذهب...، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"<sup>18</sup>، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تقسيم القول إلى خير وأمر، ولا يفهم منه الحصر، إذ وردا في معرض التمثيل فلا يمنع من وجود غيرهما. وقد تحدث سيبويه عن الاستفهام وسائر الأقسام الإنشائية الأخرى في أماكن متفرقة في الكتاب.

ولم يكن هناك إشكال في استخدام سيبويه الخبر بالمفهوم البلاغي، ولكن حصل إشكال في استخدامه الخبر بالمفهوم النحوي لوجود مصطلحات أخرى استخدمها سيبويه للمفهوم نفسه كالمبني عليه والحديث والمحدث به<sup>19</sup>. وقد اضطرت أقوال خالد ميلاد في تبرير ازدواجية المصطلح عند سيبويه، وله في ذلك موقفان:

الأول: حاول تبرير ازدواجية المصطلح عند سيبويه معتمدا على ما ذكره، التهانوي من أن المعنيين لغويان<sup>20</sup>. يقول خالد ميلاد "أنا استعمل سيبويه كلمة "خبر" للدلالة على معنيين اصطلاحين ويبدو أن هذين المعنيين لغويان، ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت صاحب الكتاب لا يحد الخبر لا بهذا المعنى. أولا بذلك... وملاحظة التهانوي بأن كلا المعنيين لغوي ملاحظة دقيقة لأنهما معنيان لا يختلفان في الحقيقة إلا من حيث وقوع المعنى الأول على محل المفرد داخل الجملة، ووقوع المعنى الثاني على محل القول في النص، فكلاهما يعود إلى معنى واحد"<sup>21</sup>. ولا يخفى ما في قوله من تكلف لتبرير ازدواجية مفهوم المصطلح الواحد عند سيبويه، وترد عليه بعض الإشكالات، منها:

أ- أن تقارب المفهومين ودخول أحدهما في الآخر لا يكون مبررًا لاستخدام مصطلح واحد فيهما لأنه يخالف الغرض الذي توضع المصطلحات من أجله في العلوم والمعارف المختلفة وهو التمييز بين المفاهيم المتقاربة والمتداخلة.

ب- أن الخير النحوي الذي هو المبني على المبتدأ يدخل في القول الخبري والأقوال الإنشائية على حد سواء، وهذا دليل على أنه ليس هناك علاقة من الخبر البلاغي والخبر النحوي ليست موجودة بينه وبين الإنشاء

الثاني: يعترف ميلاد بعدم انضباط بعض المصطلحات عند سيبويه، وأن استخدامه المزدوج لمصطلح الخبر من هذا القبيل. وهذا القول أقرب إلى الصواب وقد تقدم بما في تبريراته من إشكال يقول ميلاد: "لقد استعمل سيبويه كلمة (خبر) للدلالة على معنيين اصطلاحيين... ونحن نعتبر أن ذلك لم يكن من باب الصدفة وإنما كان نتيجة عدم استقرار الحدود الفاصلة بين مجالي النحو والبلاغة مما أدى إلى تشابك المصطلحات المتعلقة بهما وتداخلها ... ويبدو في الحقيقة أن في الأمر تماسا واسترسالا بين معنيي الخبر، وهو استرسال يمكن توضيحه بافتراض أن المصطلح الموضوع أصلا لوظيفة المحل الثاني بعد المبتدأ إنما هو المبني عليه، أما الخبر فقد ورد منذ الصفحة الأولى من الكتاب بمعنى وظيفة الكلام في علاقته بالمتكلم والمخاطب"<sup>22</sup>.

ومن مظاهر الخلط بين الخبر النحوي والخبر البلاغي منع بعض النحاة مجيء الجملة الطلبية خبرا للمبتدأ، وقد اهتم الرضي ابن الأنباري وبعض الكوفيين بالوهم والخلط بين المصطلحين في منعهم مجيء الجملة الطلبية خبرا للمبتدأ. بعدما نقل عنهم بأنها -أي الجملة الخبرية- "لا تصح أن تكون طلبية لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب"<sup>23</sup>. ثم يقول الرضي تعليقا على قولهم: "وهو وهم، وإنما أتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من عمل شيئا ففي قولك: "زيد عندك" يُسمون الظرف خبراً مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنّف وهو مجرد المسند المغاير للصفة المذكورة. ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى قالوا: ﴿قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ (ص 60) وأيضاً اتفقا على جواز الرفع في قولهم: "أما زيد فاضربه"<sup>24</sup>.

ولقد علق محمد الشاكوش على قول الرضي بقوله: رمي الرضي من منع كون الجملة الواقعة خبراً طلبية بالوهم، وهو من أشنع ما يُرمي به النحوي إذ هو أفدح من السهو. وقد أُتِيَ أصحاب هذا الوهم بسبب الخلط بين خبر المبتدأ والخبر قسيم الطلب، ومن أدلة ذلك: إطلاقهم الخبر على الظرف مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب... فلئن لم يصدق إطلاق الصدق والكذب على الظرف فإنهما يصدقان على ما يقدّر من الفعل أو ما في معناه قبل الظرف...<sup>25</sup>. ويلاحظ أن الشاكوش أصاب في جزء من تعليقه على الرضي وأخطأ في جزء. أصاب في إشارته إلى سبب الوهم عندهم وأنه الخلط بين خبر المبتدأ والخبر الذي هو قسيم الطلب، وأخطأ في تعليقه على استدلال الرضي بجواز إطلاق الخبر على الظرف مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب فظن الشاكوش أنهم مخطئ ونفي إطلاقهم هذا والصواب أنهم أخطئوا في منعهم مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ فقط. وأما ما أخذ عليهم من إطلاق الخبر على الظرف فهو صواب ومتفق عليه لدى الجميع.

وقد أورده الرضي يستدل عليهم ليلزمهم أن الخبر عند النحاة لا يشترط فيه احتمال الصدق والكذب، وأما ما يشترط فيه احتمال الصدق والكذب فهو الخبر البلاغي الذي يمثله الفعل ألقولي والجملة بأكملها وهذا دليل على دقة المسألة عند التطبيق وأنها ما زالت غامضة حتى عند بعض الدارسين المحدثين. وقد أثبت سيبويه مجيء الجملة التلبية خيراً للشدة، على خلاف ما نقل تل ابن الأثيري وبعض الكوفيين، يقول سيبويه "وقد يكون في الأمر والهي أن يبين الفعل على الاسم، وذلك قولك: (عبد الله اضربه) ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونهيت المخاطب له، باسمه، ثم اثبت الفعل عليه، كما فعلت ذلك بالخبر...<sup>26</sup>".

وقد اعتبر سيبويه -مع إجازته مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ- هذا الأسلوب عدولاً عن الأصل يقتضيه المقام، وأن المتكلم يقصد من هذا العدول تنبيه المخاطب وتعريفه لمن يريد ضربه في المثال السابق (عبد الله اضربه) مثلاً. ومع هذا أكد سيبويه أن

## د. بلقاسم جياب

الأصل في الجمل التلبية: أن تكون جملاً فعلية يقول: "والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يبني عليه الفعل، ويبني على الفعل كما اختير ذلك باب الاستفهام، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى وكان الأصل فيها أن يبدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مُظهِراً أو مضمراً، وهما -أي الأمر والنهي- أقوى في هذا من الاستفهام، لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء، نحو قوله: أزيد أخوك ... والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل وذلك قولك: زيدا اضربه"<sup>27</sup>.

ويلاحظ على كلام سيوييه ما ظاهره التناقض بين كلامه في أن الطلب لا يأتي إلا في الجمل الفعلية، وعبر عنها بقوله: "والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل" وبين كلامه في جواز مجيء الجمل التلبية خبراً عن مبتدأ، وعبر عنها بقوله: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم وذلك قولك: "عبد الله اضربه". ويُجمع بينهما بأن يُحمل كلامه الأول على الأصل، أي أن الأصل بمجيء الجملة التلبية فعلية، ويحمل كلامه الثاني على الجواز، أي جواز مجيئها اسمية عدولاً عن الأصل لأغراض سياقية أو مقامية لدى التكلم.

- تقسيم البلاغيين العرب لأبواب علم المعاني، يكشف عن الخلط بين ثلاثة مفاهيم مختلفة هي: الخبر النحوي، والخبر البلاغي، والإسناد ففي مقدمات كتبهم يذكرون أن الكلام ينقسم إلى الخبر وإنشاء، وعند التطبيق يعقدون الإنشاء باباً مستقلاً ولم يفعلوا مثله الخبر. وحينما كنا ننتظر منه محدثاً عن الخبر البلاغي الكلي الذي يقابل الإنشاء، نجدهم يعوّضون عنه بأشياء يعتقدون أنها تغني عن دراسته فقد بحثوا في الإسناد الخبري ثم فصلوا في عناصره (المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل) وفي ذلك خلط واضح بين مستويات التحليل اللغوي، فالإنشاء غرض من الأغراض التي تؤدّيها الجمل بمعناها العام، فكيف يقابل بوظائف في مستوى البنية كالمسند والمسند إليه؟

ومما يلاحظ على البلاغيين أيضاً أنّ الإسناد اللغوي الذي يسمونه خبرياً ليس خاصاً بالجملة الخبرية الاستثنائية، فكما يكون في الجملة الخبرية يكون أيضاً في الجملة الإنشائية، وكذلك جميع عناصره موجودة في جمل الإنشاء إذاً فما وجه تخصيصه بالخبر وتسميته بالإسناد الخبري لا وجه له، إلا إذا افترضنا صحة القول بأن الخبر أصل للإنشاء، فكما هو أصل للفي والتوكيد والتخصيص بالخبر وتسميته بالإسناد الخبري؟ لا وجه له، إلا إذا افترضنا صحة القول بأن الخبر أصل للإنشاء فكما هو أصل للفي والتوكيد والتخصيص والحصر، وهو أصل للإنشاء أيضاً. وفيه نظر لما بيناه سابقاً.

وقد أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني في بعض عباراته في دلائل الإعجاز، يقول: "واعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى عرفته في الجميع"<sup>28</sup>.

#### 5. تقسيم الكلام في البلاغة العربية:

1.5. آراء البلاغيين في تقسيم الكلام: هناك مذاهب عند نحاة العرب والبلاغيين في تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء فمنهم من يرى أن الإنشاء مبني على الخبر ومتفرغ منه.

أ- الخبر أصل للإنشاء: ورد عن بعض اللغويين العرب القدماء ما يفهم أن الأصل في الجملة العربية أن تكون خبرية مثبتة، وأن الإنشاء يأتي في مرحلة لاحقة للخبر، ويستوي في ذلك الإنشاء والنفي فكلاهما معني زائد على الجملة الخبرية المثبتة بما يطرأ عليها من زيادة أو حذف. يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع ... وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ... وتوصف بأنها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنها الخبر فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة وفيه يكون في الأمر الأعم المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة"<sup>29</sup>.

وقد أقرّ عبد القهار في النص السابق مع تفصيل، بقوله: "والخبر والإنشاء وإن كانا نوعين

## د. بلقاسم جياب

متكافئين لا سبق لأحدهما على الآخر في المعن، ولكن الخبر في اللفظ والوضع أصل والإنشاء طارئ عليه، وكل طارئ على شيء لا بد له من دلالته، وتلك الدلالة في الإنشاء إما لفظية أو معنوية واللفظية إما أداة حروف النهي والاستفهام والتمني والترجي والنداء، أو تغيير الصيغة، وهو أمر المخاطب المأخوذ من المضارع ... والمعنوية كألفاظ العقود كبعث اشترت، وزوّجت وطلّقت فإن العلم بعدم وقوع الفعل في الماضي دلالة على كونها للإنشاء<sup>30</sup>.

واعتمد عبد القادر على كلمة "الخبر" اعتماداً كلياً في تقسيمه للجملّة العربية وظيفياً، فقد اشتق منها "المخبر به والمخبر عنه" بدلاً من "المسند والمسند إليه" في مواضع كثيرة من دلائل الإعجاز يقول مثلاً: "ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، وإثبات يقتضي منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له و منفي عنه حاولت فيما لا يصح في عقل ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر ..."<sup>31</sup> أيضاً: "واعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم هذا المعنى فيه عرفته في الجميع<sup>32</sup>.

وما ذكره الجرجاني من أن الخبر أصل للإنشاء والنفي والتوكيد دليل على أنه لا يرى الخبر أكثر من مفهوم (القضية) التي تتركب من موضوع ومحمول عند المناطق أو المسند إليه والمسند في البلاغة العربية. وذلك أن الخبر بمفهوم الفعل الإنجازي الإثباتي أو التقريري الذي عرفوه باحتمال الصدق والكذب لا يتصور أن يكون أصلاً للإنشاء المقابل له. وكذلك أوضح الجرجاني أهم الفروق التي تميز بين مستويي مفهوم الخبر (الخبر الذي اصطلح عليه المحدثون بمحتوى القضية والخبر بمفهوم الفعل الإنجازي) يقول: "وإذا عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا بين شيئين: مخبر به ومخبر عنه فينبغي أن تعلم أنه يحتاج

من بعد هذين إلى ثالث وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به وخبر عنه كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له "مُخبر" يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقا وبالكذب إن كان كذبا"<sup>33</sup>. ويلاحظ هنا أن الجرجاني ميز بين القضية والفعل الإنجازي بكلام يكاد يكون مكتملاً، حيث أوضح أن الخبر يكون بين شيئين هما: المخبر عنه والمخبر به (المسند إليه والمسند) ويقصد به القضية أو محتوى القضية، إذ لا تكتمل إلا بوجودهما ظاهرين أو إظهار أحدهما وتقدير الآخر.

وذكر أنه يحتاج بعد هذين -أي المسند والمسند إليه- إلى ثالث هو "المخبر" ويقصد من هذا الثالث قصد المتكلم وغرضه من إيراد تلك القضية هل يريد أن يخبر ويقرر ويثبت شيئاً، وهذا هو الفعل الإنجازي الذي تدل عليه القضية إذا كانت مجردة. أما إذا كان الفعل الإنجازي الذي تدل عليه القضية لنفي القضية نفسها أو لتأكيدها أو لنقل العبارة من الإخبار إلى الإنشاء فذلك يحتاج إلى أدوات خاصة كما أسلفنا، وقد تقوم دلالة المقام وسياق الحال أو التنعيم مقام الأداة في نقل العبارة من الفعل الأساسي الذي تؤديه القضية المجردة وهو الأخبار المثبت المؤسس -أي غير المؤكد- إلى بقية الأفعال الإنجازية خبرية كانت أم إنشائية"<sup>34</sup>.

والظاهر أن البلاغيين العرب لا يميزون تمييزاً واضحاً بين الخبر الذي هو فعل من الأفعال الإنجازية وبين الخبر الذي استخدموه في محتوى القضية العامة ويبدو أن اللبس يرجع إلى أن الفرق بين الخبرين يكاد يكون فلسفياً أو على أقل التقدير معنوياً، لأنه ليس هناك فروق لفظية في مستوى البنية يمكن أن تميز بين القضية المجردة وبين القضية التي أضيف إليها الفعل الإنجازي الإخباري المثبت.

ومن هنا اعتبر البلاغيون العرب الخبر المثبت المؤسس درجة الصفر وأصلاً تنبني عليه بقية الأفعال الكلامية التي تميزها أدوات خاصة في البنية. ويمكن أن تكون

## د. بلقاسم جياب

هذه الأفعال الكلامية داخلة في عموم الخبر كالخبر المنفي والخبر المؤكد، التي تدخل في الإنشاء كالطلب والاستفهام والتعجب والتمني. وكل هذه المعاني الرائدة على مستوى التركيب الخبري الأساسي تتضح مؤشراتنا الخاصة في البنية. وتأتي هذه المؤشرات حروفاً وأسماء وقد تسهم بنية الكلمة وصيغتها أو السوابق واللواحق في التوضيح والتحديد، كما في أسلوبَي الأمر والتعجب، مثل: قم، وما أكرمه أو أكرم به.

وقد يكون اللبس بين القضية والفعل الكلامي مرتبطاً بخاصية من خواص اللغة العربية، وهي أن العربية تحذف فعل الكون في أغلب الأحيان، وتجعل العلاقة بين المسند إليه والمسند علاقة معنوية في الغالب، وينتج من تلك الخاصية أن لا يكون ثمة فروق لفظية بين الأفعال الإنجازية في مستوى البنية<sup>35</sup>. وقد اعتمد على هذا الرأي بعض المحققين، فذهبوا إلى أن الخبر أصل للإنشاء يقول محمد كردي في ذلك: "والخبر أصل لإنشاء، لأن الإنشاء خبر صار لإنشاء إما بحذف كما في "حفظ" فإنه حذف منه حرف المضارعة أو بزيادة كما في لتحفظ ولا تهمل" ... أو بنقل كنعمة وبئس وصيغ العقود كبعث واشترت وغير ذلك<sup>36</sup>.

ب- الخبر قسيم للإنشاء: وقد ذهب إلى هذا الرأي أغلب الدارسين العرب القدماء، واعتمدوا فيه تقسيمات كثيرة تطورت في العصور المختلفة. فمثلاً سيبويه أدخل الخبر والإنشاء فيما هو أعم منهما وهو الواجب وغير الواجب، وقد فصل سيبويه في بعض عباراته فذكر الخبر والاستخبار والطلب وغيرها، وكذلك فعل من جاء بعده، ولكن كل هؤلاء لم يقصدوا الاستقصاء ولم يصنفوا القول بحسب معناه إلى خبر وإنشاء، وأثبتوا أنه منحصر فيهما. وإليك بعض هذه التقسيمات:

ج- التقسيم الثنائي: اعتمد سيبويه تقسيماً ثنائياً في تقسيم الكلام بحسب المعنى، فقدت الإنشاء إلا ب عن الكلام الواجب وغير الواجب، وهذان المصطلحان استخدمهما بالمفهوم الذي اصطلح عليه النحاة والبلاغيون من بعده بالخبر والإنشاء<sup>37</sup>. والواجب وغير

الواجب، وإن تضمننا وشملا تقسيم القول إلى الخبر والإنشاء إلا أنهما أعمّ منهما، فقد انطلق تقسيمه من تقسيم القول إلى الثابت وغير الثابت ويقول خالد ميلاد في ذلك: "إن الواجب وغير الواجب مفهومان يمكن أن نجردهما على التوالي للإثبات وما يكون بمنزلة، وعدم الإثبات وما يكون بمنزلة ونحن نفترض ذلك مبدئياً، لأن الواجب أعم من الإثبات وغير الواجب أعم من عدم الإثبات. ذلك لأن الواجب عند سيوييه يشمل من الكلام ما كان مثبتاً أو مؤكداً وما كان واقعا ثابتاً في الكون وفي الاعتقاد، وما كان ثابتاً في الاعتقاد دون الكون الخارجي. ويشمل غير الواجب عند سيوييه النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، وما يكون بمنزلة الأمر والنهي من دعاء، وتحذير، وتحضيض، وعرض، ومتن وترج وتشبيه"<sup>38</sup>. وفي موضع آخر يقول ميلاد: "فالواجب مفهوم يدل على ثبوت معنى الوجود واستقراره وكيونته، وهي معان متصلة بعلاقة المتكلم بالأشياء والأحداث في الكون الخارجي من حيث التصور والاعتقاد، فما كان منها موجوداً واقعا مستقراً ثابتاً في التصور والاعتقاد فهو واجب، وما لم يكن موجوداً أو ما لم يقع أو لم يثبت في الاعتقاد فهو في واجب"<sup>39</sup>. وأكد السيوطي التقسيم الثنائي بقوله: "اختلف الناس في أقسام الكلام، فالحدائق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء"<sup>40</sup>.

د- التقسيم الثلاثي: ومن القدماء من قسم القول إلى ثلاثة أقسام (الخبر والإنشاء والطلب) ويلاحظ في هذا التقسيم أهم فصلوا الكلام الإنشائي عن الكلام الطلبي، وجعلوا الإنشاء خاصاً بما جاء بلفظ الخبر مع دلالاته الإنشائية. قال السيوطي: "... وثلاثة: رون أقسامه ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء قالوا لأن الأول: إما أن يقبل التصديق والتكذيب أو لا، الأول: الخبر، والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب، والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء..."<sup>41</sup>.

وممن فرق بين الأقوال الإنشائية والأقوال التلبية الرضي الأسترابادي، يقول في شرح الكافية: "والمراد بالإسناد أن نخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على

## د. بلقاسم جياب

أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به ... وقولنا: "أو في الأصل" ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: بعث، وأنت حر، وفي الطلبي، نحو: هل أنت قائم، وليتك قائم أو لعلك قائم وكذا نحو: اضرب"<sup>42</sup>. ويلاحظ على الرضي أنه فرّق بين الكلام الإنشائي والكلام الطلبي، فمثل للكلام الطلبي بالاستفهام، والأمر، والتمني، والترجي، ومثل للكلام الإنشائي بعبارات صيغ العقود: بعث وأنت حر وهاتان الجملتان دلالتهما الأصلية خبرية ودلالتهما الإنشائية، مستفادة من السياق والمقام ففي الجملة الأولى (بعث) يفترض وجود بائع ومشتري، وكذلك مبيع ومساومة، فبعد ذلك كله صارت الجملة إنشائية وفعلاً أنجزه البائع الإمضاء البيع وإنجازه. وفي الجملة الثانية (أنت حر) يفترض وجود سيّد ومملوكه في المقام يمثلان طرفي الحوار، أراد السيد أن يحرر مملوكه من ربة العبودية فقال: "أنت حر" لانجاز التحرير وإمضائه. ويمكن أن تُرد الجملتان للإخبار المطلق في غير هذا السياق والمقام الذي وصفناه وذكر يوسف حسن في تعليقه على كلام الرضي أن الجمل الفعلية المستعملة في الإنشاء أكثرها بلفظ الماضي، واستشهد بترجيح الرضي تقدير حرف النداء بـ "دعوت" بلفظ الماضي، ولم يقدر بـ "أدعو" بلفظ المضارع وكذلك: (بعث) مراداً بها الإنشاء ولم يمثل بـ "أبيع" بلفظ الماضي.<sup>43</sup>

هـ- التقسيم الرباعي فأكثر: من علماء العربية القدامى من قسّم الكلام باعتبار دلالاته إلى أربعة أقسام أو أكثر، وهؤلاء جميعاً يفصلون فيما استقر مصطلحه بـ "الإنشاء" أما الخبر فعند الجميع واحد من الأقسام يقول ابن قتيبة: "الكلام أربعة: أمر وخبر واستخبار ورغبة، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي الأمر والاستخبار والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر ..."<sup>44</sup>. وجعل ثلث قواعد الشعر أربعة: أمر ونفي وخبر واستخبار.<sup>45</sup> وذكر ابن فارس أن معاني الكلام عشرة: "خبر واستخبار وأمر ونفي ودعاء وطلب وعرض وتخصيص وتمن وتعجب"<sup>46</sup>.

6- معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في البلاغة: نقل الدكتور طالب مبيد هاشم الطبطبائي عن البلاغيين العرب القدماء ثلاثة اعتبارات للتمييز بين الخبر والإنشاء: هي التمييز بحسب قبول الصدق والكذب، والتمييز بحسب إيجاد النسبية في الخارج<sup>47</sup>.

1.6. التمييز بحسب قبول الصدق والكذب: يعتبر احتمال الصدق والكذب أشهر اعتبارات التي بين الخبر والإنشاء عند البلاغيين العرب.

2.6. التمييز بحسب المطابقة النسبية الخارجية: يميّز القزويني بين الخبر والإنشاء بأن الكلام "إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء"<sup>48</sup>. وذكر الطبطبائي أن تعريف القزويني للخبر والإنشاء مأخوذ من التعريف السابق المعتاد على احتمال الصدق والكذب، وعدمه مع تحليل لمعنى الصدق والكذب<sup>49</sup>. وقد أورد الدسوقي إشكالاً على هذا التعريف، هو أن الإنشاء وكالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها فنحو "هل زيد قائم" تكون النسبة الكلامية لها طلب الفهم من المخاطب، والنسبة الخارجية لها هي الطلب النفسي للفهم<sup>50</sup>. فإن كان الطب النفسي ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق، واقترح الدسوقي لحل هذا الإشكال إدخال مفهوم القصد في تعريف الخبر والإنشاء، فيكون الخبر "ما كان لنسبته، خارج تقتصد مطابقتها له" والإنشاء "ما كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد"<sup>51</sup>. يقول: "إن الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان، ولا يتطابقان تارة أخرى، فنحو: هل زيد قائم، وقم، النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب ولالثاني طلب القيام منه.

والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسي للفهم في الأول والقيام في الثاني، فإن كان الطلب النفسي ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي ليس ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق ... فعلم من هذا أن

النسبة الكلامية والخارجية، والمطابقة وعدمها أمور لا بدّ منها في الخبر والإنشاء والفرق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد<sup>52</sup>.

3.6. التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج: يقول ابن يعقوب المغربي: "إن الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإن كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبية المفهومة من الكلام حصلت في الواقع، ووقعت في الخارج بين مع السند والمسند إليه، فذلك الكلام خبر. وإن كان القصد الدلالة على أن اللفظ وجدت به النسبة فالكلام إنشاء..."<sup>53</sup>. ويقول السبكي: "الكلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم مثل: "زيد منطلق" فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل المخاطب إلا بالاستفادة من المتكلم نحو: "ضرب" أو "تضرب" فالأول الخبر الثاني الإنشاء ... والظاهر أن مرادهم أما أن يحصل في الوجود بالكلام أو غيره، فالأول الإنشاء والثاني الخبر"<sup>54</sup>. ونقل السيوطي عن بعض المتأخرين أن "الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام والخبر خلافة"<sup>55</sup>.

خاتمة: ويمكن في الأخير أن نذكر أهم نتائج البحث:

1- نرى أن قدرة اللغة العربية على التعبير عن الزمن بكل دقائقه وحيثياته التي يمكن للأحداث والأفعال أن تشغلها؛ فقد وردت معظم الدلالات الزمنية للأفعال في سورة الإسراء موافقة لاستعمال هذه الأفعال؛ سواء في صيغتها الصرفية أم في السياق النحوي بمساعدة القرائن اللفظية أو المعنوية.

2- أن مباحث البلاغيين في التركيب الخبري، كان بمعنى القضية، التي يشترك فيها التركيب الخبري والإنشائي على حد سواء. وبعبارة أخرى فإن البلاغيين في مباحث التراكيب الخبرية كانوا وظيفيين، يلتقون مع النظريات والمدارس الوظيفية كحلقة براغ والنحو الوظيفي عند سيمون ديك.

## وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في البلاغة العربية

3- كان مذهب البلاغيين أن الخبر أصل للإنشاء، ولذلك كانوا يؤولون العبارات الإنشائية بعبارات خبرية، فأولوا حرف النداء بـ "أدعو"، وحرف الاستفهام بـ "أستفهم"، وما شابه ذلك من التأويلات. أما التداوليون فقد ساروا في الاتجاه المعاكس وذهبوا إلى تغليب الجانب الإنجازي للعبارات الخبرية، منكرين التقسيم القديم للأقوال بحسب الأغراض إلى خير وإنشاء واستطاعوا أن يستوعبوا العبارات الخبرية في الإنشاء تغليباً لما تحويه من أفعال إنجازية.

4- البلاغة العربية لا تهتم كثيراً بفصل المعاني الوظيفية عن المعاني السياقية، بخلاف التداولية التي تبحث المعاني الوظيفية في النظريات الوظيفية كمدرسة براغ والنحو الوظيفي، وتبحث المعاني السياقية في نظرية الأفعال الكلامية ونظرية المحادثة.

5- هناك بعض الجوانب الإيجابية التي تفوق فيها البلاغيون على التداوليين المحدثين، من ذلك استيعابهم الظواهر الشكلية في التحليل الوظيفي؛ فقد أوجد البلاغيون باباً وظيفياً مستقلاً لكل باب من أبواب البنية التحويلية، كأغراض الذكر والحذف، وأغراض التقدم والتأخير، وأغراض التعريف والتنكير، واستطاعوا أن يعللوا كل ذلك تعليلاً تداولياً، بخلاف التداوليين المحدثين، الذين لا يزالون يستبعدون منجزات النظريات الشكلية من النظرية الوظيفية، ولم يدركوا حتى الآن ما أدركه البلاغيون من التلازم بين الشكل والمضمون في التحليل اللغوي.

وفي الختام، لا ندعي لهذا البحث الكمال، فالكمال لله وحده، والله من وراء القصد.

### الهوامش:

<sup>1</sup>. ابن فارس، أبو الحسين، (1414هـ / 1993م)، الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، بيروت، ط1، ص179.

<sup>2</sup>. ابن منظور، مرجع سبق ذكره، مادة (خ ب ر).

3. ميلاد خالد، مرجع سبق ذكره، ص 61.
4. اللبدي، مُجَدِّد سَمِير نَجِيب، (1406هـ/1986م)، معجم المصطلحات النحوية والمصرفية، بيروت، ط2، ص72.
5. التهانوي، مُجَدِّد بن علي، مرجع سبق ذكره، مادة (خ ب ر)، ج1، ص736.
6. القاضي، مُجَدِّد، (1419هـ/1998م)، الخبر في الأدب العربي دراسة في السردية العربية، تونس، ط1، ص55-56.
7. الفارسي، أبو علي حسين، (389هـ/1969م)، الإيضاح، مصر، ط1، ص6.
8. ميلاد، خالد، (دس)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، مرجع سابق، ص21.
9. المبرد، أبو العباس، (1420هـ/1999م)، المقتضب، بيروت، ط1، ج2، ص75.
10. ابن فارس، الصاحبي، مرجع سبق ذكره، ص179.
11. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سبق ذكره، ص529.
12. الرازي، فخر الدين، (1985م)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، بيروت، ط1، ص149.
13. الفارابي، أبو نصر، (1975م)، العبارة، ص17.
14. أنظر: السكاكين، مرجع سبق ذكره، ص164.
15. مرجع نفسه، ص164.
16. أنظر: القزويني، الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص16. وأشار القزويني في عبارة "وقال بعض الناس" هي إلى:  
المعتزلي الشهير: أبو إسحاق انظر: المصدر السابق، ص16.
17. ميلاد، خالد، مرجع سبق ذكره، ص61.
18. سيبويه، أبو بشر، (1976م)، الكتاب، مصر، ط2، ص12.
19. المصدر السابق، ج1، ص23.
20. التهانوي، مُجَدِّد بن علي، مرجع سبق ذكره، ج1 ص410.
21. ميلاد، خالد، مرجع سبق ذكره، ص61.
22. المرجع نفسه، ص61-62.
23. الأسترايادي، رضي الدين، (1996م)، شرح الكافية، ط2، بنغازي، ليبيا، ج1، ص237-238.
24. المرجع نفسه.
25. الشاوش، مُجَدِّد، (2001م)، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية-تحليل نحو النص، تونس، ط1، ص848.
26. سيبويه، الكتاب، مرجع سبق ذكره، ج1، ص138.

- <sup>27</sup>. المصدر نفسه، ج 1 ص 137-138.
- <sup>28</sup>. الجرجاني، عبد القاهر، مرجع سبق ذكره، ص 526-527.
- <sup>29</sup>. المرجع نفسه، ص 526، 528، 543.
- <sup>30</sup>. الجرجاني، الشريف مُحمَّد بن علي، (دس)، الإشارات والتبهيّات، القاهرة، دط، ص 100-101.
- <sup>31</sup>. الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مرجع سبق ذكره، 527، 541.
- <sup>32</sup>. مرجع نفسه، ص 527، 541.
- <sup>33</sup>. مرجع نفسه، ص 527-543.
- <sup>34</sup>. أنظر: حسان، تمام، (دس)، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء-المغرب، ص 308-310.
- <sup>35</sup>. مرجع نفسه، ص 191، 194.
- <sup>36</sup>. كريدي مُحمَّد عبد الرحمان، نظرات في البلاغة والإسناد، شركة دار الصفا للطباعة، دط، القاهرة، 1402هـ/ 1982م.
- <sup>37</sup>. ميلاد، خالد، مرجع سبق ذكره، ص 68.
- <sup>38</sup>. المرجع نفسه، ص 68.
- <sup>39</sup>. المرجع نفسه، ص 69.
- <sup>40</sup>. السيوطي، (1394هـ/ 1975م)، الموامش في شرح جمع الجوامع، الكويت، دط، ج 1، ص 43.
- <sup>41</sup>. المصدر السابق، ج 1، ص 34، وانظر: السبكي، (1412هـ/ 1992م)، عروس الأفراح، ضمن شروط التلخيص، ط 4، ج 1، ص 172.
- <sup>42</sup>. الرضي، شرح الكافية، مرجع سبق ذكره، ج 1، ص 31-32.
- <sup>43</sup>. المرجع نفسه، ج 1، ص 34، (حاشية رقم: 1).
- <sup>44</sup>. ابن قتيبة، أبو مُحمَّد عبد الله، (1420هـ/ 1999م)، أدب الكاتب، بيروت، ط 2، ص 7.
- <sup>45</sup>. أبو العباس، ثعلب، (1367م)، قواعد الشعر، مصر، ط 1، ص 25.
- <sup>46</sup>. ابن فارس الصحابي، مرجع سبق ذكره، ص 183.
- <sup>47</sup>. الطبطبائي، مرجع سبق ذكره، ص 37، 60.
- <sup>48</sup>. القزويني، الإيضاح، مرجع سبق ذكره، ص 15، وانظر: التفتازاني، سعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني، (دس)، مختصر المعاني وهو الشرح الصغير على متن تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ص 98.
- <sup>49</sup>. الطبطبائي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

## د. بلقاسم جياب

- <sup>50</sup>. أنظر: الدسوقي، بن مُجَد عرفة، (1412هـ/1992م)، حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازلي، ضمن شرح التلخيص، دب، ط4، ج1، ص166.
- <sup>51</sup>. مصدر سابق، ج1، ص166.
- <sup>52</sup>. مصدر سابق، ج1، ص166.
- <sup>53</sup>. المغربي، ابن يعقوب، (م1412هـ/1992م)، واهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دب، ط3، ج1، ص168.
- <sup>54</sup>. السبكي، بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ج1، ص174.
- <sup>55</sup>. السيوطي، عبد الرحمان، (1407هـ/1987م)، الإتيان في علوم القرآن، دب، ط1، ص210.